

فالجواب عنه ان الافتقار المذكور لا يزم
 للمقتضى بحسب وجوده الذهني والمقتضى
 لا يزم الافتقار له لان تلك الحسبة بل من حيث
 حصوله العيني ولا يزم الشيء باعتبار الاطلاق
 ان يكون لازما للضرورة باعتبار الاخر مثلا
 كاذبة لينة اللازمة لمفهوم الحيوان اللازم
 لزيد مثلا **والاول** اي اللفظ الذي مدلوله
 كلي **امادات** اما ما مدلوله ذات او يقال
 بالمتعدي باطلا قاسم الذات او الحدث على
 ما يندل عليهما من اللفظ وحينئذ يستقيم
 حمل قوله **وهو اسم جنس كرجل او حدث**
وهو المصدر وانما اخرج المصدر عن اسم
 الجنس ليعنى القسمة الى الفعل والمشتق
 عليه فكل ما قال اللفظ الذي مدلوله
 كلي مدلوله اما حدث وحده او غير حدث
 وحده او مركب منهما والمراد بالذات تعينا
 ما لا يكون حدثا او لا مركبا منه الحدث ومن
 غيره منسوب باحدهما الى الاخر وبالحدث
 امر قائم بغيره يدر عنده بالعارضة بما
 اخره دال ونون في ضرب اوقاه ونون كالفعل
 فيخرج معنى سواد والبياض لعدم الضمير
 ومعنى الجيد والنوال لقدم القيام بالفتن
 ومعناه اختصاص الناحية بالفتن
 او التسمية في التمييز والاتحاد في الاشارة
 الحسية كما في الماديات العقلية كما في

المجوزات

المجوزات **وبما** لان اعتبار التركيب بينهما من غير
 اعتبار النسبة لا يعيد اختصاص ذلك المركب
 بما اعتبر فيه مع الطرفين نسبة فهم عند
 بقوله **ونسبة** بينهما لانها النسبة في وقت
 اللفظ باذو ذلك المركب **وقد لفت** اي
 النسبة والتذكير باعتبار المدلول والمركب
 المشتمل عليها لانه **اما ان** فتنسب النسبة
من طرف الذات وهو المشتق او تفتن
من طرف الحدث وهو الفعل فان قيل
 المراد من الذات غير الحدث وحده كما مر
 وهو بيتنا اول القسم الثالث قلنا قتل
 وحده متعلق بغير الحدث لا بالحدث
 الداخلة عليه لفظ غير فلا يشك في كونه
 والافتقار الى الربعة استقرا **لان** مترددا
 بين النفي والاثبات بحسب الحال وارجحا
 الى تقسيمات ثلاثة فلا يفتن رسا لا لفتن
 الاخر **واحتفال** القسام بعضها لا يتم الى
 اقسام مندرجة تحتها لا يمنع الاختصاص **وقوله**
كالنقل والمشتق فالمشتق ينقسم بان يقال
 المشتق اما ان يعتبر قيام ذلك الحدث
 به من حيث الحدث وهو اسم الفاعل او
 التسموت وهو الصفة المشبهة او وقوع
 الحدث عليه وهو اسم المفعول وكونه السته
 لحصوله وهو اسم الآلة او مدكا فاو قه فيه
 وهو ظرف المكان او زمانا وقع وهو ظرف الزمان

زود